تحت رقم ثبت
تاريخ
٩ - ٣/ ١٣٨٨

التراث العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

العددان:(81-82)-(رجب-ذوالحجة)-1422هـ- تشرين الأول(اكتوبر)-آذار(مارس)-2001-السنة الحادية والعشرون

المدير المسؤول
د. علي عقلة عرسان

رئيس التحرير
د. محمود الربداوي

أمانة التحرير
جمانة طه

هيئة التحرير
د. محمد زهير البابا
د. وهبة الزحيلي
أ. محمود فاخوري
أ. زهير حميدان
د. علي أبوزيد

المراسلات باسم أمانة التحرير:
اتحاد الكتاب العرب، مجلة التراث العربي، دمشق - ص.ب 3230، فاكس: 6117244
البريد الالكتروني: E-mail: unecriv@net.sy
aru@net.sy
موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت:
www.awu-dam.org

كتابخانه ومركز اطلاع رسانى
بنياد دايرة المعارف اسلامى

شروط النشر

1-أن تكون البحوث تراثية، أو تصب في باب التراث.

2-أن تكون جديدة، ولم تنشر من قبل.

3-التقيد بمنهج علمي دقيق، والتزام الموضوعية، والتوثيق والتخريج، وتحقق السلامة اللغوية.

4-أن تكتب بخط واضح، ويفضل أن تكون مطبوعة،وعلى وجه واحد من الورقة.

5-ألا تزيد عن ثلاثين صفحة.

6-أن تراعى علامات الترقيم.

7-توضع الحواشي في أسفل الصفحة، ويلتزم فيها المنهج العربي، أي يكتب اسم الكتاب، فالمؤلف، فالمحقق، فالجزء والصفحة.

8-يثبت في آخر البحث فهرس المصادر والمراجع وفق ترتيب حروف الهجاء لأسماء الكتب، مثال: (طبقات فحول الشعراء: ابن سلام- تح.محمود شاكر- القاهرة- مط. المدني- ط3، 1974م).

9-يقدم للبحث بملخص عنه في بضعة أسطر، ويرفق لمحة عن سيرة المؤلف وعنوانه.

10-يمكن أن تنشر المجلة نصوصاً تراثية محققة، إذا استوفى النص شروط التحقيق.

11-تخضع الأبحاث المرسلة للتحكيم العلمي.

12-لا تعاد الأبحاث إلى أصحابها، ويبلغون بقبول نشرها، أو الاعتذار لهم.

13-الأبحاث والمقالات التي تنشر تعبّر عن آراء كُتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو الاتحاد.

14-ترتيب البحوث داخل العدد يخضع لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب.

□□□

المحتوى:

صد

- تقديم..... د. محمود الربداوي 7

الموضوعات:

- نقد الشعر في أهم مصادره..... محمود فاخوري 9
- علوة الحلبية وظاهرة الطيف..... محمد كمال 18
- صورة الأرض..... د.أحمد ظاهر المنفي 31
- نظرة قرآنية (مالتوس)..... د.محمد أبو زيد أبو زيد 48
- المرأة بين التجربة الموضوعية والتجربة الفنية في شعر زهير بن أبي سلمى..... د.محمود عبد الله الجادر 71
- العرب والكتابة..... د.عدنان البني 87
- .رفاعة الطهطاوي..... شحادة الخوري 107
- كتاب مجاز القرآن..... بهاء الدين عبد الله الزهوري 135
- بكاء القيروان..... د.سعد بوفلاقة 136
- التأسيس في الفكر العربي..... محمد الهادي عياد 147
- الحُمس من قبائل العرب..... د.محمد ضاهر وتر 156
- نشأة الدراسة الدلالية العربية وتطورها..... د.أحمد عزوز 170
- الاحتجاج بالقرارات في شرح ألفية ابن مالك..... د.محمود نجيب 185
- عطاء الموالي في عصر الراشدين وبني أمية: محاولة تقويم جديد..... د.نجمان ياسين 200

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

❐ الأفوه الأودي المفترى على شعره..... 209
مقبل التام عامر الأحمدي

❐ وسيلة الاتصال بين النمل والهدهد..... 225
د. عبد الجليل غزالة

❐ التراث الوطني المخطوط..... 234
عبد القادر شرشار

❐ أضواء على المجمع العلمي العربي بالهند..... 240
وجيه الشريجي

❐ الأنساق القافوية: قراءة في الشعر المملوكي..... 244
د.يوسف اسماعيل

❐ الطريقة البرهانية الدسوقية الشاذلية..... 265
د.مزاري شارف

❐ جذور (جينولوجيا) الشعر الجاهلي..... 275
د.محمد بلوحي

❐ الأمثال العربية والحضارة العربية..... 289
سليمان تشوليه

❐ عرض وقراءة في كتاب (مدخل إلى دراسة التصوف)..... 305
عمر محمد جمعة

❐ التنظير والتطبيق في العمل التأريخي الخلدوني..... 312
د. جميل موسى النجار

❐ أخبار التراث..... 330
د.محمود الربداوي

❐❐

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الاحتجاج بالقراءات
في شروح ألفية ابن مالك

د.محمود نجيب*

الملخص

تعد"ألفية ابن مالك" المنظومة النحوية الأكثر شهرة والتي أقبل عليها العلماء والمتعلمون حفظاً ودرساً وشرحاً على مدى قرون عدة، وقد أدى ذيوعها الواسع إلى كثرة شروحها كثرة واضحة لم يعرف التأليف في شرح النظم النحوي مثيلاً لها.

ونظراً إلى أهمية الألفية وشروحها من ناحية وإلى أهمية القرآن الكريم وقراءاته في الاحتجاج النحوي من ناحية أخرى، فقد قام هذا البحث بدراسة مواقف الشراح من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة، فأوضح مناهجهم في ذلك، وقدّم الشواهد الكافية على نحو أبان أن الشواهد القرآنية كانت في المرتبة الأولى بين مصادر الاحتجاج وذلك من خلال ما طبع من شروح الألفية، وهي:

١-شرح ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)

٢-شرح شمس الدين الجزري (ت ٧١١هـ) المسمى: كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة.

٣-شرح المرادي (ت ٧٤٩هـ) المسمى: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك .

٤- شرح ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) المسمى: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

٥-شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ).

* - مدرس في قسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة حلب.

٦-شرح المكودي (ت نحو: ٨٠٧هـ).

٧-شرح الأشموني (ت بعد: ٩٠٠هـ) المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك.

٨-شرح السيوطي (ت ٩١١هـ) المسمى: البهجة المرضية في شرح الألفية.

واستثنى البحث الشروح المجزوءة التي طبعت غير كاملة، أمثال:

١-شرح أبي حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ) المسمى: منهج السالك إلى الكلام على ألفية ابن مالك

٢-شرح أبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) المسمى: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية.

٣-شرح شمس الدين الغزي (ت ٩١٨هـ) المسمى: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك.

المقدمة

يراد بالاحتجاج الشواهد التي يستعين بها النحاة على إثبات صحة الآراء والقواعد، وتأكيد بعض الوجوه أو رفضها. ويأتي في مقدمة تلك الشواهد أقربها من الوجوه السائرة المبنية على الكثرة والقياس المطردن خلافاً للواقع الذي عكس بُعدَ كثير من شواهد الشعر واللهجات عن ذلك ووقوعها في الغموض والشك، فهي متفاوتة من حيث القوة والضعف بحسب موافقتها للشروط والضوابط التي حددّها النحاة.

ويمكن عدّ مصادر الاحتجاج أحد الجوانب التي اختلف النحاة فيها، من ذلك اختلافهم في الاحتجاج ببعض القراءات القرآنية بين متشدّد ومتساهل، وفي الأحاديث النبوية، وفي أشعار المولدين والمتأخرين. فالصلة وثيقة بين الخلاف في مصادر الاحتجاج، والخلاف في مسائل الأصول النحوية من حيث اعتمادهم على السماع والقياس، وما نتج عن اختلاف مواقفهم منهما من إهدار كثير من الشواهد.

لم تكن المصادر التي استمد منها شراح الألفية شواهدهم مختلفة عمّا حدده النحاة القدامى، ولكنّ الخلاف تمثّل في التطبيق العملي لما رسمه القدماء، وفي مراتب تلك المصادر ومدى المفاضلة بينها، فالمصادر واحدة إذاً، وهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب: نظمه ونثره.

اعتمد قدامى النحاة على هذه المصادر في الاستدلال النحوي، فاستنبطوا منها جُلّ شواهدهم في تحديد الأصول والقواعد النحوية الكلية حيناً، كما استدلوا ببعض الشواهد لما خرج عن هذه الأصول والقواعد حيناً آخر وذلك في حالات خاصة كالضرورة أو الحذف أو موافقة بعض اللهجات.

كان الشعر أوفر حظاً من النثر عند النحاة، بل كان المصدر الأول وفرّة، يليه القرآن الكريم، فكلامُ العرب الذي عدّوا الحديث النبوي قسماً منه، ولم يلتفتوا كثيراً إلى النثر فاقتصروا على بعض الأقوال السائرة التي جرى قسم منها مجرى الأمثال، وهي مما يسهل حفظه. ولعلّ سبب اهتمامهم

بالشعر وإقبالهم عليه أكثر من القرآن – في تلك المرحلة المبكرة– يعود إلى اطمئنانهم إلى بقاء القرآن الكريم محفوظاً بين الصدور والسطور، وأما قلة اعتمادهم على الحديث فلم تكن متعمدة، إذْ شغلهم عنه وفرة الأشعار، والإقبال على الشواهد القرآنية، وأمور أخرى، ولو نقبّوا في مصادره لكثرت شواهدهم منه كثرة جعلته في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم.

لم يبق موقف النحاة من مصادر الاحتجاج على هذه الحال، فقد تفاوت التزامهم بها فيما بعد، وقدموا بعضها على بعضها الآخر في تطبيقاتهم، وكان من أوضح مظاهر هذا الاختلاف موقف ابن مالك الذي كان له في الألفية وعدد من كتبه النحوية الأخرى موقف متميزّ، ساعده في بنائه إطلاعه على لغات العرب، واشتهاره بالرواية، وإتقانه علوم الحديث، مما جعله يكثر من الاعتماد على الحديث كثرة واضحة، ويضعه في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، وقد أشار إلى ذلك ابن شاكر الكُتْبي (ت٧٦٤هـ) فقال عنه: (وأما الإطلاع على الحديث فكان فيه غاية، وأكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن كان ما فيه شاهدٌ عدلَ إلى الحديث، فإن لم يكن شيء عدلَ إلى أشعار العرب"[١]. وإشارة الكتبي إلى عدوله إلى الحديث لا تعني أنه أورد الكثير منه إذْ إنّ ما أورده قليل جداً إذا ما قورن بالشعر، وفي عبارته تعميم.

أما شراح الألفية فقد تابعوا الناظم– في الاحتجاج– إلى حدّ كبير، فكان معظم شواهدهم من القرآن الكريم، ثم الشعر، كما كان للحديث نصيب وافر لا يقل عن الشواهد النثرية الأخرى. وكان منهجهم في سوق الشواهد يقوم على:

تقديم الشاهد القرآني أولاً– لأن القرآن الكريم كان مصدرهم الأول في الاحتجاج– وإتباعُهُ بشاهد أو أكثر من القرآن أو الشعر، في أغلب الأحيان وذلك زيادةً في الشرح والتوضيح فتتوالى الشواهد (القرآنية والشعرية) بكثرة واضحة على نحو يبرز عنايتهم بالشواهد القرآنية عناية قريبة– من حيث العدد– من الشعر، وكان الاستشهاد بالقرآن والشعر خاصاً بصياغة القواعد الكلية والأصول.

لم يكن منهجهم في عرض الشواهد دقيقاً، فقد يسوقون الشاهد كاملاً، آية، أو آيتين أحياناً، وقد يجتزئون بجانبٍ من الآية فيجردونها من سياقها الكامل ولا يكلمونها إلا في حالات قليلة، ويكتفون بذكر كلمة واحدةً منها أو جملة فيها موطنِ الاستشهاد. ويشار في هذا المجال إلى كثرة تجزئة الآيات والأبيات، فقد كان عرضهم للشواهد قائماً على الاقتصار على موطن الاستشهاد في أحيان كثيرةٍ لاعتقادهم أن ذلك كاف، وعلى عدم نسبة معظم الشواهد لعدم قناعتهم بضرورة ذلك، وعلى إهمال الروايات التي لا تتفق وقواعدهم والاقتصار على الروايات الشائعة ولو كانت مخالفة للدواوين.

كما اشتركت الشروح في قسم كبير من الشواهد فأفاد اللاحقون من السابقين في اعتماد الشواهد، وأضافوا شواهد جديدة، فأدى ذلك إلى وفرة الشواهد وتنوعها. والحقّ أن شواهد الشراح،

---

[١] *فوات الوفيات ٤٥٣/٢*

كما هي الحال في شواهد أسلافهم- لم تختلف عن شواهد سيبويه ومن تلاه من أعلام النحاة المتقدمين فكرر اللاحق شواهد السابق، وليس للشراح إلا فضل جمعها وحفظها في شروحهم ثم خدمتها بالشرح والتوضيح والإكثار منها بجمع ما شابهها.

وأمام وفرة الشواهد وجدتُ من الضروري إثبات مجموعة مختارة منها -وإن كان قسم كبير منها مشتركاً مع كتب النحو الأخرى -تبرز إلى حدّ ما اتجاهات الشراح في الاحتجاج، وتبين مدى اعتمادهم على كل نوع منها. وكان منهج الاختيار على النحو التالي:

حرصتُ على إيراد الشواهد القرآنية أولاً، وإبراز عدد من شواهد القراءات الأخرى- غير قراءة حفص- وكان بينها بعض القراءات الشاذة، ثم خرّجت معظم الشواهد المختارة من مصادرها الأساسية.

وفيما يلي تفصيل ذلك، وبيان الشراح من الشواهد القرآنية، ومدى اعتمادهم عليها والتزامهم بها:

منهج الشروح في الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته

أجمع النحاة على أن النص القرآني – بكل قراءاته المتواترة والشاذة- أصحّ كلام عربي يُحتج به[١]، فنصّ سيبويه على "أنّ القراءة لا تخالف، لأن القراءة السنّة"[٢] وقال الفرّاء مبيناً منزلة النص القرآني في الاحتجاج: ((والكتاب أعربُ وأقوى في الحجة من الشعر))[٣]، وقال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): ((قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك))[٤].

لكنهم اختلفوا في معيار الإفادة من القراءات المتعددة، فاحتجّ الكوفيون بها كلها، على حين اشترط البصريون موافقتها كلام العرب؛ فأخضعوها للقياس، ونتج عن ذلك ردّهم لبعض القراءات بدعوى لحن القراء حيناً وعدم تواتر القراءات حيناً آخر. والحقّ أن القراءات كلها -متواترها وآحادها وشاذّها- حجة، كما تقدم في كلام ابن خالويه، وما قيل عن القراءة الشاذة ومنع قراءاتها في التلاوة لا يعني منع الاحتجاج بها في النحو، فهي على الرغم من وصفها بالشذوذ أقوى سنداً وأصحّ سماعاً من كل ما احتجوا به من كلام العرب. وقد بسط ابن جلي القولَ في جواز الاحتجاج بها[٥].

---

[١] الاقتراح ص٣٦

[٢] الكتاب ١/١٤٨ لعل في العبارة تصحيفاً، وصوابها [لأنها السنّة] كما في طبعه بولاق ١/٧٤ أو: لأنها من السنة. أو لأن القراءة سنة.

[٣] معاني القرآن ١: ١٤.

[٤] المزهر ١/٢١٣. وقد نقله السيوطي من شرح فصيح ثعلب لابن خالويه.

[٥] المحتسب ١/ ٣٢. وينظر: خزانة الأدب البغدادي ١/٩.

أما معنى القراءة الشاذة فقد لخّصه علماء القراءات في مصنفاتهم، قال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): ((كلّ قراءة وافقت العربية ، ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندُها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجبَ على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين. ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم... وقولنا في الضابط: ولو بوجه، نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً...))[١].

واستناداً إلى ذلك لم تنحصر القراءات الشاذة عند القراء العشرة ومن تلاهم من غير المعروفين بالسبعة، بل وردت عند القراء السبعة وغيرهم على السواء. قال أبو شامة (ت ٦٦٥هـ): ((... فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ))[٢].

وأما موقف شراح الألفية من مسألة الاحتجاج بالقرآن والقراءات فلم يختلف عن موقف صاحب الألفية من ذلك، وهو جواز الاحتجاج بها على اختلاف أنواعها، فقد تابعوا الناظم وأكثروا من الاستشهاد بالشواهد القرآنية كثرة لافتة. وهذا الموقف واضح لا يحتاج إلى إثبات أو تأكيد، ويكفي لمعرفة ذلك الإشارة إلى عدد الشواهد التي زخرت بها شروحهم، سواء منها التعليمية الموجزة أم المطولة المسهبة[٣]، وكان عددها على النحو الآتي:

١-شرح ابن الناظم: تسع وثمانون وأربعمئة آية، ثلاث وأربعون منها مكررة[٤].

٢-كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري: سبع وأربعون ومئتا آية، تسع وثلاثون منها مكررة.

٣-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: تسع وثمانون وثلاثمئة آية، اثنتان وخمسون منها مكررة.

٤-أوضح المسالك إلى ألفية مالك لابن هشام: أربعون وستمئة آية، إحدى وسبعون منها مكررة.

٥-شرح ابن عقيل: اثنتان وخمسون ومئتا آية، تسع وثلاثون منها مكررة.

٦-شرح المكودي: ثلاث وعشرون ومئتا آية، تسع منها مكررة.

---

[١] النشر في القراءات العشر ١/٩-١٠. وقوله: (أم عمن هو أكبر منهم) لعله مصحّف عن (أكثر) على سبيل التوسع في القراءات. وينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي. ص١٧٢.

[٢] المرشد الوجيز ص ١٧٤.

[٣] هذا الإحصاء للشواهد القرآنية مستمد من الشواهد التي صنّفتها ونشرتها بعنوان: (معجم الشواهد النحوية -النثرية والشعرية- في شروح ألفية ابن مالك وحواشيها).

[٤] تكررت بعض الشواهد -في جميع الشروح- في مواضع عدة للتوضيح حيناً، ولتعدد مواطن الاستشهاد بها حيناً آخر.

٧-شرح الأشموني: ست وثمانون وثمانمئة آية، ثلاث وتسعون منها مكررة.

٨-البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي: أربع وثلاثون ومئتا آية، خمس عشرة منها مكررة.

ويلاحظ من هذا الإحصاء حرص الشراح كافة على الإفادة من الشواهد القرآنية، ولا سيما ابن هشام الأنصاري الذي عرف بذلك أيضاً في سائر مؤلفاته.

هذا الفيض من الشواهد القرآنية يعكس، في معظمه، حرصَ الشراح على الإفادة من الشواهد القرآنية بقراءاتها المختلفة. أما الخلاف فقد حصل -أحياناً- في مقدار الاحتجاج بالقراءات الشاذة إذ لم يختلفوا في جواز الاحتجاج بها. وفيما يلي توضيح موقفهم من القراءات عامة والقراءات الشاذة خاصة:

ذكر السيوطي اعتراض بعض النحاة القدامى[١]، من أصحاب القياس المتشدّد على قراءات تنتمي إلى بعض القراء السبعة[٢]، فقال: ((كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدةً في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها)). ثم قال: ((وقد ردّ المتأخرون، منهم ابن مالك، على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الآخرون، مستدلاً به...))[٣].

وقد تبع شراحُ الألفية ابنَ مالك في ذلك، فاحتجّوا بالقرآن وقراءات السبعية وغيرها، فلم يخطئوا قارئاً ولم يردوا قراءة، وجلّ ما فعلوه من القراءات البعيدة عن القياس حِفظُها وعدم القياس عليها.

احتج الشرّاح بالقرآن الكريم إذاً، فكان جلُّ اعتمادهم على قراءة حفص[٤]، وذلك لأنها الأقرب إلى اللغة المشتركة ذات القواعد المطردة، وكانوا في الغالب لا يشيرون إلى نسبتها إلى حفص ولا يسمّونها، مكتفين في ذلك بقولهم: (نحو قوله تعالى، أو كما ورد في قوله تعالى، أو شاهده في الآية...)، وتأتي القراءات السبعية وغيرها في المقام الثاني إذ أوردوا كثيراً منها ونصّوا -في كثير من الأحيان- على أصحابها، ثم تأتي القراءات التي وسموها بالشذوذ -ليس على سبيل الطعن في

---

[١] أول هؤلاء الكسائي والفراء. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٢. وقد جاء بعدهما المازني والمبرد والزجاج والزمخشري. ينظر: المدارس النحوية ص ١٥٧-١٥٨.

[٢] الاقتراح ص ٣٧. والقراء المذكورون في النص: عاصم بن بَهْدَلة، أحد القراء السبعة وشيخ الإقراء بالكوفة، توفي سنة (١٢٧هـ)، وتلميذه حمزة بن حبيب الكوفي المتوفى سنة (١٥٦هـ)، وعبد الله بن عامر، مقرئ الشام، المتوفى سنة (١١٨هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ٣٤٦ و ٢٦١ و ٤٢٣.

[٣] الاقتراح ص ٣٧، أيضاً.

[٤] هو حَفْص بن سليمان الكوفي، تلميذ عاصم، توفي سنة (١٨٠هـ). غاية النهاية ١/ ٢٥٤.

حُجيتها– وإنما لخروجها على القراءات السبعة التي جمعها ابن مجاهد[١] في كتابه (السبعة في القراءات)، وهي ما توافر فيها صحة السند وموافقة العربية، وخالفت رسم المصحف، فقد احتجوا بها في النحو لأنّ منع حجيتها واجب في التلاوة لا في اللغة[٢].

لقد كانت الآيات القرآنية، وبعض قراءاتها أهم مصادر الشروح في إثبات القواعد التي احتوتها أبواب الألفية وفصولها، فكانوا يؤكدون القاعدة بالشاهد القرآني، فإن أعوزهم بحثوا عن شواهد أخرى. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

ذهب الناظم، في باب الإضافة، إلى جواز الفصل بين المضاف الذي هو شِبْه الفعل في العمل – ويراد به المصدر واسم الفاعل– والمضاف إليه، بمعمول المضاف من: مفعول به أو ظرفٍ أو شبهه، فقال[٣]:

[٤١٨] فصلَ مضافٍ شِبْه فعلٍ ما نَصَبْ — مفعولاً، أو ظرفًا، أجِزْ، ولم يُعَبْ

[٤١٩] فَصْلُ يمينٍ، واضطراراً وُجِدا — بأجنبيٍّ، أو بنعتٍ، أو نِدا

وتابعه الشراح[٤]، فاستشهدوا لذلك بقراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وكذلك زَيَّنَ لكثير من المشركين قَتْلَ أولادِهُمْ شركاؤهم﴾[٥]. وقد تبع الناظمُ والشراحُ الكوفيين في ذلك، خلافاً للبصريين الذين رفضوا الفصل وخصّوه بضرورة الشعر[٦].

وذهب الناظم، في باب عطف النسق، إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة (تكرار) حرف الجر، لثبوت سماع ذلك في النثر والنظم، فقال[٧]:

[٥٥٩] وعَوْدُ خافضٍ لدى عطفٍ على — ضمير خفضٍ لازماً قد جُعِلا

[٥٦٠] وليس عندي لازماً، إذْ قد أتى — في النظمِ، والنثر، صحيحاً مُثبتا

---

[١] هو أحمد بن مجاهد، أبو بكر، أوّل من ألف في القراءات السبع، توفي سنة (٣٢٤هـ). غاية النهاية ١/ ١٣٩.

[٢] المحتسب ١/ ٣٢–٣٣. والمقصود بقوله: [وموافقة العربية] أحد وجوهها، إذ لو وافقت العربية لم تكن شاذة عند النحويين.

[٣] شرح ابن عقيل ٢/ ٨٢.

[٤] شرح ابن الناظم ص ٤٠٤ وكاشف الخصاصة ص ١٨٤ وأوضح المسالك ٢/ ٢٢٦ وشرح ابن عقيل ٢/ ٨٢ وشرح المكودي ١/ ٤٤٨ وشرح الأشموني ٢/ ٢٧٦ والبهجة المرضية ص ٢٢٦.

[٥] من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام.

[٦] ينظر: الإنصاف ٢/٤٢٧–٤٣٦، المسألة الستون.

[٧] شرح ابن عقيل ٢/٢٣٩.

واستشهد الشراح على ذلك، بقراءة حمزة[١]، قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلونَ به والأرحامِ)[٢] بالجرّ. والمسألة مما اختلف فيه البصريون والكوفيون[٣].

وقد نحا شراح الألفية في الاستشهاد بالآيات مناحي متعددة، فاكتفوا في كثير من الأحيان بالاقتصار على ذكر موطن الاستشهاد في الآية، فاجتزؤوا كلمةً واحدة من الآية. من ذلك استشهادهم، في باب نوني التوكيد[٤]، بقوله تعالى: ((لنَسْفَعاً))[٥] على إبدال الألف من نون التوكيد الخفيفة.

وقد يوردون الآية بتمامها، ولو كانت طويلة، كما صنعوا في باب عطف النسق، عند قول الناظم[٦]:

[٥٦٣] وحذفَ متبوعٍ بدا -هُنا- استبِحْ وعطفُكَ الفعلَ على الفعلِ يَصِحْ

إذ استشهد بعضهم[٧] بقوله تعالى: (تبارك الذي إنْ شاءَ جعلَ لكَ خيراً من ذلك جناتٍ تجري من تحتها الأنهارُ، ويجعلْ لك قصوراً)[٨]، على جواز عطف الفعل المضارع على الفعل الماضي لأن الاختلاف بينهما في اللفظ وليس في الزمن.

وقد يستشهدون بشاهدين على مسألة واحدة. مثال ذلك صنيع ابن هشام، في باب إعراب الفعل، عند الحديث عن (أنْ)، إذْ استشهد لوقوعها مفسِّرة[٩] بقوله تعالى: (فأوحينا إليه أن أصنع الفُلْكَ)[١٠]، وبقوله تعالى: (وانطلقَ الملأُ منهم أن امشُوا)[١١]. واستشهد لوقوعها مخففة من الثقيلة بقوله تعالى: (عَلِمَ أنْ سيكونُ منكم مَرْضى)[١٢]، وبقوله تعالى: (أفلا يرونَ أنْ لا يَرْجِعُ إليهم قولاً)[١]. واستشهد بعضهم، في الباب نفسه، عند قول الناظم[٢]:

---

[١] شرح ابن الناظم ص ٥٤٤ وكاشف الخصاصة ص ٢٤٥ وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٣٢ وأوضح المسالك ٣/ ٦١ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٤٠ وشرح المكودي ٢/٥٧٨ وشرح الأشموني ٣/١١٥ والبهجة المرضية ص ٢٧٢. وقد نسبت القراءة -في بعض هذه الشروح- إلى آخرين غير حمزة.

[٢] من الآية الأولى من سورة النساء.

[٣] ينظر: الإنصاف ٢/٤٦٣، المسألة الخامسة والستون.

[٤] شرح ابن الناظم ص ٦٣١ وتوضيح المقاصد ٦/ ٨٦ وأوضح المسالك ٣/١٢٩ وشرح الأشموني ٣/٢٢٦.

[٥] من الآية ١٥ من سورة العلق. وتمامها: (كلاّ، لئن لم ينتهِ لنسفعاً بالناصية).

[٦] شرح ابن عقيل ٢/٢٤٣.

[٧] شرح ابن الناظم ص ٥٥١ وتوضيح المقاصد ٣/٢٤٢ والبهجة المرضية ص ٢٧٣.

[٨] الآية ١٠ من سورة الفرقان.

[٩] أوضح المسالك ٣/١٦٧. وينظر أيضاً: شرح ابن الناظم ص ٦٦٧ وشرح الأشموني ٣/٢٨٥.

[١٠] من الآية ٢٧ من سورة المؤمنون.

[١١] من الآية ٦ من سورة ص.

[١٢] من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

[٦٧٧] وبـ (لنِ) انصبْهُ، وكيْ، كـذا بـأنْ لا بعدَ علمٍ، والتـي مِـنْ بعـدِ ظَـنَّ

على أنّ (أنْ) تأتي مخففة من الثقيلة بعد العِلم والظنّ، ويجوز أن تأتي ناصبة بعد فعل الظـنّ- وهو الأرجح- فشاهد التخفيف قوله تعالى: (عَلِمَ أن سيكونُ منكم مرضى)[٣]. وشاهد مجيئها ناصبة قوله تعالى (وحَسِبوا ألاّ تكونَ فتنةٌ[٤]) على قراءة أبي عمرو بن العلاء وحمزة والكسائي بالرفع. ومن ذلك استشهاد المرادي والأشموني، في باب الموصول، بقراءة يحيى بن يَعْمَر[٥] في قوله تعالى: (تماماً على الذي أحسنُ)[٦] أي: هو أحسنُ، وبقراءة مالك بن دينار[٧] وابن السَّمال[٨] قوله تعالى: (مثلاً ما بعوضةٌ)[٩] أي: هي بعوضة. وذلك على جواز حذف العائد المرفوع وإن لم تطُل الصلة؛ سواء أكان الموصول (أيّ) أم غيره -تبعاً للكوفيين، وهو قليل، بينما أجاز البصريون حذفه مع (أيّ) مطلقاً، واشترطوا للحذف مع غيره طول الصلة فعدّوا الحذف هنا شاذاً[١٠]. واستشهد بعضهم[١١]، في باب الموصول أيضاً، بقراءة أبي عمرو بن العلاء قوله تعالى: ويسألونكَ ماذا ينفقون؟ قل: العفوُ][١٢]، على أن (ذا) اسم موصول، ثم استشهدوا بقراءة الباقين الآية نفسها -بنصب العفو- على أن (ذا) ملغاة؛ فجمعوا بذلك بين قراءتين في موضع واحد، ثم أكد الأشموني وقوع (ذا) ملغاة[١٣]، بقراءة أخرى لقوله تعالى: [وقيل للذين اتّقوا: ماذا أنزل ربُّكم؟ قالوا: خيراً][١٤]، ولم يرجح أحد منهم إحدى القراءتين، بل اكتفوا بذكرهما من غير تفضيل. لأن المفاضلة -في كلام العرب- وليست في كلام الله تعالى، فالقراءات كلها حجة، قال ثعلب: ((إذا اختلف الإعراب في القرآن عن

---

(١) من الآية ٨٩ من سورة طه.
(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٣٤١.
(٣) من الآية ٢٠ من سورة المزمل. وقد تقدمت قبل قليل.
(٤) من الآية ٧١ من سورة المائدة.
(٥) عالم باللغة والقراءات والحديث، تلميذ أبي الأسود الدؤلي، أو لمن نقط المصاحف، توفي نحو سنة ((١٢٩هـ). طبقات النحويين واللغويين ص ٢٧ والإنباه: ٤/ ٢٥ وغاية النهاية ٢/ ٣٨١.
(٦) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام. ونسبة القراءة إلى يحيى من شرح الأشموني ١/ ١٦٨.
(٧) عالم بالقراءات، وأحد رواة الحديث بالبصرة، توفي سنة ((١٢٧هـ)). غاية النهاية ٢/ ٣٦ والأعلام ٥/ ٢٦٠.
(٨) هو قَعْنَب بن أبي قعنب البصري، عالم باللغة والقراءات، توفي نحو سنة ((٢٦٠هـ)). غاية النهاية ٢/ ٢٧ والبغية ٢/ ٢٦٥.
(٩) من الآية ٢٦ من سورة البقرة. ونسبة القراءة إلى مالك وابن السمال من شرح الأشموني ١/ ٦٨ أيضاً.
(١٠) ينظر: توضيح المقاصد ١/٢٤٦ وشرح الأشموني ١/ ١٦٨.
(١١) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٩١ وتوضيح المقاصد ١/ ٢٣٣ وشرح الأشموني ١/ ١٦٠.
(١٢) من الآية ٢١٩ من سورة البقرة.
(١٣) شرح الأشموني ١/ ١٦٠.
(١٤) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجتُ إلى الكلام -كلام الناس- فضلتُ الأقوى))[١].

واستشهد بعضهم[٢]، في باب إن وأخواتها مرتين بالقرآن، على كسر همزة (إنّ) إذا وقعت جواباً للقسم، كانت الأولى بآيتين هما قوله تعالى: (والعصر، إنّ الإنسان لفي خُسْرٍ)[٣]، وكانت الثانية بثلاث آيات هي قوله تعالى: [حم، والكتاب المبين، إنّا أنزلناه][٤]. واستشهد بعضهم[٥]، في الباب نفسه، بعد قول الناظم[٦]:

[١٨٨] وجائزٌ رفعُكَ معطوفاً على منصوبِ (إنّ) بعدَ أنْ تستكملِ

[١٨٩] وأُلحقتْ بإنَّ لكنَّ، وأنَّ من دونِ ليتَ، ولعلَّ، وكأنْ

بقراءة بعضهم لقوله تعالى: (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون)[٧]، وبقراءة بعضهم: [إنّ الله وملائكتُه يُصلّون على النبي][٨]، على جواز رفع الاسم المعطوف على محل اسم (إنّ، أو أنّ، أو لكنّ) قبل استكمال الخبر، تبعاً للكسائي والقراء، أما الجمهور فقد منع العطف وتأوله على أنه مبتدأ حُذِف خبره، أو معطوف على محذوف.

واستشهد الشراح، في باب التنازع[٩]، بقوله تعالى: (قال: آتوني أُفْرِغْ عليه قِطراً)[١٠] على تنازع الفعلين، وبقوله تعالى: (فيقول: هاؤمُ اقرؤوا كتابِيَهْ)[١١]، على تنازع الاسم والفعل.

عرَّف الناظم الحال، ووضعَ لها شروطاً منها أن تكون مشتقة، أو جامدة مؤولة بمشتق، فقال[١٢]:

[٣٣٢] الحالُ وصفٌ، فَضْلةٌ، منتصِبُ مُفْهِمُ في حال، كـ: فرداً أذهبُ

---

(١) البحر المحيط ٨٧/٤، نقلاً عن كتاب اليواقيت لأبي عمر الزاهد النحوي المطرّز المعروف بغلام ثعلب، المتوفى سنة ((٣٤٥هـ)).

(٢) ينظر توضيح المقاصد ٣٣٦/١ وشرح المكودي ٢٢٥/١ وشرح الأشموني ٢٧٥/١.

(٣) الآيتان ١ و ٢ من سورة العصر.

(٤) الآيات ١-٣ من سورة الدخان.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٢٥٦ وشرح الأشموني ١/ ٢٨٦.

(٦) شرح ابن عقيل ١/ ٣٥٧ و ٣٧٧.

(٧) من الآية ٦٩ من سورة المائدة.

(٨) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب. والقراءة شاذة، ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٢١.

(٩) شرح ابن الناظم ص ٢٥٣ وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٨-٥٩ وأوضح المسالك ٢/ ٢١-٢٢ وشرح المكودي ١/ ٣٠٨ وشرح الأشموني ٩٩/٢-١٠٠.

(١٠) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.

(١١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة.

(١٢) شرح ابن عقيل ١/ ٦٢٥-٦٢٦.

[٣٣٣] وكونُـــهُ منـــتقلاً مُشـــتقاً يَغلِـــبُ، لكـــنْ لـــيس مُســـتَحَقاً

واستشهد بعض الشرّاح[١] بقوله تعالى: (فانفِروا ثُباتٍ)[٢]، على الحال الجامدة المؤولة بمشتق.

وتحدث الناظم، في باب إعمال المصدر، عن إعمال المصدر المضاف إلى فاعله فذكر أنه يجرّه ثم ينصب المفعول به نحو: عجبتُ من شربِ زيدٍ العسلَ، وتحدث عن إعمال المصدر المضاف إلى مفعوله فذكر أنّه يجرّه ثم يرفع الفاعل نحو: عجبتُ من شرب العسلِ زيدٌ[٣]. لكنّ المرادي توقف –بعد شرحه أحوالَ المصدر المضاف –عندما أضيف منه إلى مفعوله فذهب إلى أنّ رفعه الفاعل قليل، واستشهد بقراءة لابن عامر، ولم يقصر عمله على الشعر، فقال: ((... وهو قليل، قيل: لم يجئ في القرآن إلاّ ما روي عن ابن عامر أنه قرأ: [ذِكْرُ رحمةِ ربِّكَ عَبْدُهُ زكريّاءُ] برفع الدال والهمزة – وليس ذلك مخصوصاً بالضرورة على الصحيح))[٤].

وقد يأتي الشاهد القرآني تالياً للشاهد الشعري لتقويته وتأكيده. من ذلك استشهادهم، في باب النعت، عند قول الناظم[٥]:

[٥١١] ونعتـــوا بجملـــةٍ مُنكَّـــراً فأُعْطِيـــتْ مـــا أُعْطِيَتْـــهُ خَبَـــرا

على جواز وقوع الجملة صفة للمعرف بأل الجنسية[٦] –والأصل أن تقع صفة بعد النكرة– بقول الشاعر[٧]:

ولقـــد أمـــرُّ علـــى اللئـــيمِ يسُـــبُّني فـــأعفُّ، ثـــم أقـــولُ: لا يعنينـــي

فجعلوا جملة (يسبّني) صفةً لـ (اللئيم) لا حالاً منه؛ لأن المعنى: ولقد أمرّ على لئيم من اللئام. ثم أتبعوا البيت بقوله تعالى: (وآيةٌ لهم الليلُ نسلخُ منه النهار)[٨]، على أن جملة (نسلخ) صفة لـ (الليل) لا حال منه، ويجوز أن تعرب حالاً لأن (الليل) معرف بأل الجنسية.

وقد يستشهدون بالقراءة تأكيداً لبعض اللهجات، فيوردون بعض القراءات وفقاً للهجاتٍ محددة. من ذلك استشهاد بعضهم[١]، في باب النائب عن الفاعل، عند قول الناظم[٢]:

---

[١] شرح ابن الناظم ص ٣١١ وتوضيح المقاصد ٢/ ١٣٣.

[٢] من الآية ٧١ من سورة النساء.

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٠١-١٠٢.

[٤] توضيح المقاصد ٣/ ١٢-١٣. والآية التي استشهد بها هي الثانية من سورة مريم.

[٥] شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٥.

[٦] ينظر: شرح ابن الناظم ص ٤٩٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٤ وشرح الأشموني ٣/ ٦٠-٦١.

[٧] نسبه الأصمعي إلى الشاعر الجاهلي شَمِر بن عمرو الحنفي، ينظر: الأصمعيات ص ١٢٦. وينسب إلى رجل من بني سلول. ويروى عجزه على النحو التالي: فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ: لا يعنيني.

[٨] من الآية ٣٧ من سورة يس. وقد انفرد ابن عقيل بتقديمها على البيت، ينظر شرحه ٢/ ١٩٦.

[٢٤٨] وإنْ بشكلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وما لـ (باعَ) قد يُرى، لنحو: حَبَّْ

بقراءة علقمة[٣] لقوله تعالى: (هذه بضاعتنا رِدَّتْ إلينا)[٤] بكسر الراء، على جواز كسر فاء الفعل الثلاثي المضعف المبني للمجهول -تبعاً للكوفيين وخلافاً لجمهور النحاة- وهي لغة بني ضَبّة وبعض تميم[٥]. واستشهد ابن هشام[٦]بقراءة علقمة أيضاً لقوله تعالى: (ولو رِدُّوا لعادوا)[٧]، على المسألة نفسها. واستشهد بعضهم[٨]في باب المقصور والممدود -عند الحديث عن جمع الاسم الثلاثي المؤنث جمعاً مؤنثاً سالماً إذا كان معتل العين، براءة بعضهم لقوله تعالى: (ثلاثُ عَوَراتٍ لكم)[٩] بفتح عين الاسم بعد الفاء المفتوحة، وذلك على لغة هُذَيل نحو قولهم: جَوزَة

وبيضة[١٠]، ونسب ابن خالويه -فتح العين- إلى بني تميم فقال: ((... بنو تميم تقول روضات وجوزات وعوَرات، وسائر العرب بالإسكان[١١])).

أما أمثلة استشهادهم بالقراءات الشاذة فهي كثيرة، وقد تقدّم ذكرُ بعضها، في قراءة بعضهم قوله تعالى: (إنّ الله وملائكتُهُ يُصلّون على النبي)[١٢]. ومن ذلك استشهاد المرادي[١٣]، في باب المقصور والممدود بقراءة طلحة[١٤] لقوله تعالى: (يكاد سَناءُ بَرْقِهِ يذهبُ بالأبصار)[١٥]، على مدّ الاسم

---

(١) شرح ابن الناظم ٢٣٣ وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٧ وأوضح المسالك ١/ ٣٨٨ وشرح المكودي ١/ ٢٨٣ وشرح الأشموني ٢/ ٦٤ والبهجة المرضية ص ١٥٧.

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٥٠٥.

(٣) هو علقمة بن قيس النخعي الهمداني، أبو شبل، مقرئ وفقيه، روى الحديث عن بعض الصحابة، توفي سنة ((٦٢هـ)). غاية النهاية ١/٥١٦ والأعلام ٤/٢٤٨.

(٤) من الآية ٦٥ من سورة يوسف.

(٥) أوضح المسالك ١/ ٣٨٨.

(٦) المصدر السابق نفسه.

(٧) من الآية ٢٨ من سورة الأنعام.

(٨) ينظر توضيح المقاصد ٥/ ٣٢ وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٣.

(٩) من الآية ٥٨ من سورة النور. وقد نسب ابن خالويه القراءة، في ص ١٠٤ من مختصره إلى الأعمش.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد ٥/ ٣٢ وأوضح المسالك ٢/ ٢٥٣ أيضاً.

(١١) مختصر في شواذ القرآن ص ١٠٤.

(١٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب.

(١٣) ينظر: توضيح المقاصد ٥/ ١٩.

(١٤) هو طلحة بن مُصرِّف الهمداني، أقرأ أهل الكوفة في عصره، كان يسمى: سيّد القراء، توفي سنة ((١١٢هـ)). غاية النهاية ١/ ٣٤٣، والأعلام ٣/ ٢٣٠.

(١٥) من الآية ٤٣ من سورة النور. ولم أقف على نسبة القراءة إلى الشذوذ في المحتسب ولا في مختصر ابن خالويه، والذي في الأخير -ص١٠٤- أنّ قراءة طلحة بالقصر على النحو التالي: (يكاد سنا بُرقِهِ).

المقصور شذوذاً، إذ أجازوا قصر الممدود للضرورة واختلفوا في مد المقصور. ومن ذلك حَصْرُ الناظم حروفَ الإبدال بقوله: (هدأتَ مُوطيا) فقال[1]:

[٩٤٣] أحرفُ الإبدالِ: هدأتَ مُوطيا فأبدلِ الهمزةَ من واوٍ، ويا ...

وخرّج بعض الشراح الإبدال في الحروف الأخرى على الشذوذ[2]، واستشهدوا بقراءة الأعمش[3]: (فَشرِّذْ بهم مَنْ خَلْفَهمْ)[4] على إبدال الذال من الدال. وذهب بعض الشراح[5]، في الباب نفسه، عند الحديث عن التقاء همزتين ثانيتهما ساكنة، في كلمة واحدة، في قول الناظم[6]:

[٩٤٩] ومَدًّا (ائْبدِلْ) ثانيَ الهمزيْنِ منْ كلِمةٍ انْ يسكُنْ كـ: آثِرْ، وائْتُمِنْ

إلى وجوب إبدال الهمزة الثانية مدة من جنس حركة ما قبلها للتخفيف، كما في (إيثار، وإيلاف)، وخرّجوا قراءة عاصم لقوله تعالى: [إيْلافِهِمْ رحلةَ الشتاءِ والصيف][7] بالهمز، على الشذوذ.

الخاتمة:

ظهر حرص الشراح –في خلال البحث– على الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءته، والإفادة من الشواهد الغزيرة، إذ لم يستثنوا واحدة من قراءاته المتواترة، أو الشاذة، ولم يفاضلوا بينها، فكلّ القراءات حجة في النحو.

وكان احتجاجهم بالشواهد القرآنية من قبيل تأكيد القواعد والأصول، وتوضيحهما، فهو أقرب إلى إيراد الشواهد المتماثلة على المسائل النحوية المتعددة، لأن تقعيد النحو انتهى أو أُنهي في القرن الرابع الهجري ولم تُبْنَ قواعد جديدة، فَقُعِّد ما قُعّد وأُصِّل ما أُصِّل وانتهى الاحتجاج الحقيقي. وما أضافه النحاة اللاحقون –ومنهم شراح الألفية– استدراكات وإيضاحات اعتمدوا فيها على ما تركه أسلافهم من النحاة المتقدمين– تخفُّفاً أو إعراضاً– من الشواهد على اختلاف أنواعها، ولا سيما

---

[1] شرح ابن عقيل ٢/ ٥٤٨.

[2] ينظر: توضيح المقاصد ٦/٤ وشرح الأشموني ٤/ ٢٨٢.

[3] هو سليمان بن مهران الكوفي، عالم بالقراءات، توفي سنة ((١٤٨هـ)). غاية النهاية ١/ ٣١٥ والأعلام ٣/ ١٣٥.

[4] من الآية ٥٧ من سورة الأنفال. وينظر: المحتسب ١/ ٢٨٠.

[5] ينظر: شرح ابن الناظم ص ٨٤٣ وتوضيح المقاصد ٦/ ٢٤ وأوضح المسالك ٣/ ٣٢٥. وذهب ابن خالويه إلى أن (إيلافِهِمْ) من الشواذ، ونسب القراءة إلى عاصم. ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص ١٨٠.

[6] شرح ابن عقيل ٢/ ٥٥٣.

[7] الآية الثانية من سورة قريش.

القرآنية منها. وهم في إقدامهم على ذلك فعلوا خيراً فأفادوا من القرآن وقراءاته، وحفظوا ثـروة لا يجوز التفريط فيها.

❐

■ المصادر والمراجع:

الأُشْموني (علي بن محمد، ت بعد ٩٠٠ هـ)

د. ت- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (المشهور بشرح ألفية بن مالك)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

الأصمعي (عبد الملك بن قُرَيب، ت ٢١٦هـ)

١٩٧٩م- الأصمعيات، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف، القاهرة، الأنباري (عبد الرحمن بن محمد، ت ٥٧٧هـ)

د. ت- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، نشر: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

البغدادي (عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٣هـ)

١٩٧٩-١٩٨٦م- خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبي الخانجي ودار الرفاعي، القاهرة والرياض.

ابن الجَزَري (محمد بن محمد، ت ٨٣٣هـ)

د. ت- غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره: برجستراسر، مكتبة المثنى، القاهرة.

د.ت- النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضبّاع، دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن الجَزَري (محمد بن يوسف، ت ٧١١هـ)

١٩٨٣ م -كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، تحقيق وتعليق: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة السعادة، القاهرة.

ابن جنّي (عثمان، ت ٣٩٢هـ)

١٣٨٦هـ- المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وزملائه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

أبو حيان (محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ)

د. ت- البحر المحيط (مصورة عن مطبعة السعادة بمصر لعام ١٣٢٩هـ)، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

ابن خالويه (الحسين بن محمد، ت ٣٧٠هـ)

د. ت -مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تحقيق: برجستراسر وآثرجفري، مكتبة المتنبي القاهرة.

الزُّبَيدي (محمد بن الحسن، ت ٣٧٩هـ)

د. ت - طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة.

الزركلي (خير الدين، ت ١٩٧٦م)

١٩٨٥م- الأعلام، دار العلم للملايين، ط ٦، بيروت.

سيبويه (عمرو بن عثمان، ت نحو ١٨٠هـ)

د. ت -الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن، ت ٩١١هـ)

١٩٨٨م- الاقتراح في علم أصول النحو، قدّم له ... د. أحمد سليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، ط١، دار جروس برس، لبنان.

د. ت- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، وبيروت.

١٩٨٣م–البهجة المرضية، دراسة وتحقيق: علي سعد الشينوي، ط١، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ليبيا.

١٩٨٦م– المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرَحَهُ وضبطه وصحّحه، محمد أحمد جاد المولى وزميلاه، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت.

ابن شاكر الكُتْبي (محمد بن شاكر، ت ٧٦٤هـ)

١٩٥١م– فوات الوفيات (ذيل وفيات الأعيان لابن خِلّكان). حقّقه وضبطه وعلّق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة.

أبو شامة المقدسي (عبد الرحمن بن إسماعيل، ت ٦٦٥هـ)

١٩٧٥م–كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، حققه: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت.

ضيف (د. شوقي)

١٩٧٢م– المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة.

ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن، ت ٧٦٩هـ)

د. ت– شرح ألفية بن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الفراء (يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ)

د. ت –معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وزميليه ومراجعة: علي النجدي ناصف، دار السرور، بيروت.

القِفْطي (علي بن يوسف، ت ٦٤٦هـ)

١٩٨٦م– إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت.

المُرادي (الحسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ)

١٩٧٧م– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

المكُّودي (عبد الرحمن بن علي، ت نحو: ٨٠٧هـ)

١٩٩٣م– شرح المكودي على ألفية ابن مالك، حقّقته وعلّقت عليه: د. فاطمة الراجحي، جامعة الكويت.

ابن الناظم (محمد بن محمد، ت ٦٨٦هـ)

د. ت– شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

نجيب (د. محمود)

٢٠٠٠م– معجم الشواهد النحوية في شروح ألفية ابن مالك وحواشيها، ط١، مكتبة الفارابي، دمشق.

ابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١هـ)

١٩٦٦م–أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

❑❑❑